الدفاع المدني يخمد حريقا اندلع بمستودعين للأخشاب في منطقة الصالحية

أعلنت وزارة الداخلية أن فرق الإدارة العامة للدفاع المدني تمكنت من إخماد حريق اندلع بمستودعين للأخشاب في منطقة الصالحية، من دون وقوع أي إصابات.

وفور تلقي البلاغ انتقلت فرق وآليات الدفاع المدني إلى الموقع، حيث باشرت عمليات الإخماد والمكافحة والسيطرة على الحريق، ومنع امتداده، فيما تم إجراء عمليات التبريد اللازمة منعا لتجدده مرة أخرى.

وأوضحت الإدارة العامة للدفاع المدني أن البحث جارٍ لمعرفة سبب اندلاع الحريق.

الرأي الثالث

برنامج البكالوريا.. والدبلوماسية التعليمية

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

يقول الفيلسوف والحكيم «كونفوشيوس»: «إذا كان تخطيطك لعام فازرع أرزاً.. وإذا كان لعشرة أعوام فازرع شجراً.. وإذا كان لمائة عام فعلّم الناس».. ومملكة البحرين اليوم تزرع للمائة عام القادمة.. فمع إعلان سعادة الدكتور محمد بن مبارك جمعة وزير التربية والتعليم أسماء طلاب وطالبات الفوج الأول في برنامج البكالوريا الدولية للسنوات المتوسطة، تكون مملكة البحرين قد دشنت محطة تاريخية جديدة في مسيرة تطوير التعليم.

هذا الإنجاز النوعي ليس مجرد إضافة برنامج أكاديمي، بل هو استثمار استراتيجي في الإنسان البحريني، وفي مكانة المملكة على خارطة التعليم العالمي. ولكن ما هي البكالوريا الدولية ولماذا هي مهمة؟ برنامج البكالوريا الدولية ليس منهجاً تقليدياً قائماً على الحفظ والتلقين. هو فلسفة تعليمية متكاملة تهدف إلأى بناء «المواطن العالمي» المفكر والباحث.

والطالب في هذا البرنامج يتعلم كيف يربط بين المعرفة والتطبيق، وكيف يفكر نقدياً، ويعمل ضمن فريق، ويبحث عن حلول إبداعية للتحديات. وكما يقول المثل: «لا تعطني سمكة، بل علمني كيف أصطاد»، والبكالوريا الدولية تعلم أبناءنا كيف «يصطادون» المعرفة بأنفسهم مدى الحياة.

البرنامج يرفع سقف المعايير التعليمية في المدارس الحكومية لتواكب أفضل النظم العالمية. فهو يفرض تدريباً عالياً للمعلمين، ويطور أساليب التقويم، ويركز على المهارات لا المعلومات فقط. كما أن المشروع الشخصي في البرنامج يدرب الطالب على البحث العلمي وإدارة المشاريع، وهي نواة أساسية لبناء اقتصاد المعرفة. بجانب أن البرنامج يغرس قيم التسامح، والتواصل بين الثقافات، والمسؤولية المجتمعية، وهي قيم أصيلة في الهوية البحرينية، ويعززها ليخرج طالباً منفتحاً على العالم معتزاً بوطنه.

خريج البكالوريا الدولية هو «عملة صعبة» في سوق العمل العالمي. والجامعات الكبرى تتهافت على هؤلاء الطلبة لأنهم يمتلكون مهارات القرن 21، والتفكير النقدي، وحل المشكلات، والقيادة، والعمل الجماعي، بالإضافة إلى قدرة على البحث الأكاديمي وكتابة التقارير، والقدرة على التكيف مع بيئات العمل متعددة الجنسيات. ما يعني أن الطالب البحريني سيكون مؤهلاً ليشغل وظائف المستقبل النوعية، سواء في الشركات العالمية أو في قطاعات البحرين الواعدة كالتكنولوجيا المالية والخدمات اللوجستية والذكاء الاصطناعي. فهو لن ينتظر الوظيفة، بل سيصنعها.

برنامج البكالوريا الدولية هو رسالة للعالم بأن مملكة البحرين جادة في الاستثمار في رأس المال البشري. وهذا يعزز مكاسب استراتيجية عديدة، منها جذب الاستثمارات، فالشركات العالمية تبحث عن بيئات توفر تعليماً عالمياً لأبناء موظفيها، رفع التنافسية العالمية التي تضع «التعليم» معياراً أساسياً. وهذا البرنامج سيرفع تصنيف البحرين ويؤكد ريادتها الإقليمية. بجانب أن البرنامج يدعم ما يمكن تسميته والإطلاق عليه بـ«الدبلوماسية التعليمية»، فخريجو هذا البرنامج سيكونون سفراء للبحرين في أرقى جامعات العالم، يحملون اسم وطنهم بفخر وكفاءة.

ما كان لهذا الإنجاز أن يتحقق لولا الرعاية الملكية السامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، الذي جعل التعليم في صدارة أولويات المشروع الإصلاحي.. وبدعم ومتابعة مباشرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، الذي يؤكد دائماً أن «الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل البحرين»، وتوجيهات سموه بربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل هي التي حولت الحلم إلى واقع نعيشه اليوم. إن تدشين الفوج الأول من برنامج البكالوريا الدولية هو بذرة لمستقبل بحريني مزدهر.

السجن سبع سنوات لمتهمة آسيوية في واقعة اتجار بالأشخاص

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية متهمة من الجنسية الآسيوية بالسجن مدة سبع سنوات وتغريمها مبلغ ألفي دينار بحريني مع إلزامها بمصاريف إعادة المجني عليها إلى بلادها لما أُسند إليها من تهمة الاتجار بها في أعمال غير مشروعة، وإبعادها نهائيًا عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة بلاغًا من إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية مفاده استغلال المجني عليها وإجبارها على ممارسة أعمال غير مشروعة.

وأشار المحامي العام إلى أن النيابة العامة قد باشرت التحقيق فور تلقيها البلاغ، وقد استهلته بالاستماع إلى أقوال المجني عليها فشهدت بتفصيلات ما تعرضت له على نحو ما أبلغت به، كما أمرت في إطار ما تتخذه النيابة العامة من إجراءات في مثل تلك القضايا بإيداعها في مركز الإيواء التابع للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واستجوبت المتهمة التي أقرت بما نسب إليها، وأمرت بحبسها احتياطيًا، وكلفت الشرطة بإجراء التحريات اللازمة للوقوف على ظروف وملابسات الواقعة واستمعت إلى مجريها، وعقب انتهاء التحقيقات ووقوفها على أدلة الاتهام أمرت بإحالة المتهمة محبوسة إلى المحاكمة الجنائية.

المؤبد لستة آسيويين جلبوا مواد مخدرة بقصد الاتجار

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية ستة متهمين من الجنسية الآسيوية عما أُسند إليهم من جلب وحيازة وإحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار، حيث قضت بمعاقبتهم بالسجن المؤبد وتغريم كلٍّ منهم عشرة آلاف دينار، مع إبعادهم نهائيًا عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة.

وكانت النيابة العامة قد تلقت بلاغًا من إدارة مكافحة المخدرات، مفاده ورود معلومات أسفرت التحريات عن جديتها، تفيد بوجود تنظيم عصابي خارجي يعمل على جلب وتهريب المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بقصد الاتجار بها، وذلك من خلال قيام بعض أعضائه بابتلاع المواد المخدرة وإخفائها داخل أحشائهم ونقلها إلى مملكة البحرين، تمهيدًا لتسليمها إلى أعضاء آخرين من التنظيم داخل المملكة لترويجها والاتجار بها.

وقد باشرت النيابة العامة التحقيق فور تلقي البلاغ، فاستجوبت المتهمين وواجهتهم بالمواد المضبوطة والأدلة القائمة قبلهم، وأمرت بحبسهم احتياطيًّا وإحالتهم إلى المحكمة الكبرى الجنائية التي أصدرت حكمها المتقدم.

محاولة تهريب 1.5 كيلو تنباك داخل بصل تنتهي بسجن آسيوي 3 سنوات

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية عقوبة السجن 3 سنوات لمتهم حاول تهريب مادة «التمباك» إلى البلاد بطريقة إخفائها داخل شحنات من البصل، حيث عاقبته محكمة أول درجة بالسجن والغرامة 3985 دينارًا، وإلزامه بسداد وإلزامه بسداد قيمة الضريبة المضافة 3985 دينارًا، وتغريمه مبلغ 19 ألف دينار، قيمة البضاعة وتهريبها من الرسوم الجمركية، والغرامة مبلغ 19 ألف دينار وإلزامه بسداد تلك القيمة، مع إبعاد المتهم عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة ومصادرة المضبوطات.

وتشير تفاصيل الواقعة، بحسب ما أفاد ضابط الجمارك في المنفذ البحري، إلى أنه أثناء ما كان على واجب عمله في قسم تفتيش الشحنات، قام بتفتيش إحدى الشحنات القادمة من إحدى الدول الآسيوية، والتي تحتوي على بصل، وأثناء عملية التفتيش اشتبه بحجم البصل، فأدخل الشحنة إلى جهاز الأشعة، وتبيّن له حينها وجود اختلاف في لون البصل من الداخل، وبفضّ الأكياس والبصل تبيّن له بأنها محشوة بمادة (التمباك) المحظورة في البلاد، وباستكمال عملية التفتيش تمكّن ضابط الجمارك من ضبط ألف و35 كيلوجراما.

كما شهد مخلص جمركي بأن تواصل معه المتهم وأبلغ بأن لديه شحنة بصل سيتم استيرادها من دولة آسيوية، وسأله عن المتطلبات اللازمة لتخليصها، وطلب منه الشاهد أن يزوده بمستندات الشحنة فضلًا عن التفويض الجمركي، فأرسل إليه كافة المستندات موقعة من طلبه ودفع الرسوم، وعند الذهاب الى الجمارك تم ضبط الشحنة وبها مادة التمباك المحظورة، وطلبوا منه مساعدتهم لضبط المتهم، وبالفعل تم التواصل مع المتهم الذي زوده بالموقع الخاص بالتوصيل، وتم الانتقال إلى المكان المتفق عليه، وقابله حينها المتهم، وتم القبض عليه، كما تبيّن أن المتهم تهرّب ضريبيًا عن ضريبة القيمة المضافة، وذلك بسبب خضوع مادة البان لضريبتين والتي بلغت 19 ألفًا و925 دينارًا، وفرض الغرامة الجمركية بنسبة 100%.

وكانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بأنه في غضون عام 2025، حال كونه من الخاضعين لأحكام قانون ضريبة القيمة المضافة، امتنع عن سداد قيمة الضريبة المقررة عن استيراده للبضائع خلال المدة المقررة قانونًا، إذ امتنع عن سداد مبلغ 3985 دينارًا قيمة ضريبة القيمة المضافة المستحقة على استيراد مادة البان الهندي، فضلًا عن اشتراكه بطريقتي الاتفاق والمساعدة مع آخر حسن النية في التهرب من أداء الرسوم الجمركية المقررة على السلع موضوع التحقيق، إذ اتفق مع شخص على استخدام سجله التجاري باستيراد شحنة من البصل وإدخالها إلى البلاد، وأمدّه بالمستندات اللازمة لذلك، وما إن وافق الأخير حتى قام المتهم بمعاونة شركائه خارج البلاد بدس مادة البان الهندي الممنوع استيراده ضمن محتويات الشحنة قبل أن ترسل إلى البلاد، ودون علمه، قاصدًا من ذلك التهرب عن سداد قيمة الرسوم الجمركية المقررة والبالغ مقدارها 19 ألفًا و925 دينارًا، بناءً على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة، كما اشترك بطريقي الاتفاق والمساعدة مع آخر حسن النية في استيراد وإدخال التبغ مادة البان الهندي الممنوع استيراده وإدخاله إلى البلاد.

15 سنة سجنا لمستورد مواد مخدرة وحبس متعاط 6 أشهر

أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية حكمًا بإدانة متهمين آسيويين عما أُسند إليهما، إذ أدانت الأول في جريمة استيراد وحيازة وإحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار، والثاني لارتكابه جريمة حيازة وإحراز مؤثرات عقلية بقصد التعاطي، وقضت بمعاقبة الأول بالسجن مدة خمس عشرة سنة وتغريمه عشرة آلاف دينار، ومعاقبة الثاني بالحبس مدة ستة أشهر وتغريمه مائة دينار، مع إبعادهما نهائيًا عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة.

وكانت النيابة العامة قد باشرت التحقيق في بلاغ من إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية بشأن ورود طرد بريدي قادم من الخارج باسم المتهم الأول، واشتُبه فيه أثناء تمريره عبر أجهزة الفحص بالأشعة، وبمعاينته تبين احتواؤه على مواد مخدرة متنوعة داخل علب بلاستيكية، وعلى إثر ذلك أُعد كمين أسفر عن ضبط المتهم الأول لدى حضوره لتسلم الطرد، كما ضُبط المتهم الثاني الذي كان برفقته، وقد بدا في حالة غير طبيعية، وعُثر بحوزته آنذاك على مواد وأدوات تُستخدم في تعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية. فيما كشفت التحريات المكثفة عن شبكة منظمة تعمل على استيراد المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بقصد الاتجار والتعاطي، وتعتمد في نشاطها على أسلوب «البريد الميت» في تسليم وترويج تلك المواد، كما دلت التحريات على ضلوع المتهم الأول في هذا النشاط الإجرامي، وقد باشرت النيابة التحقيق في البلاغ فور وروده، واستجوبت المتهمين وواجهتهما بالأدلة القائمة ضدهما، وأمرت بإحالتهما محبوسين إلى المحكمة الكبرى الجنائية، التي أصدرت حكمها المتقدم.